

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



JSIE BISKRA
JOURNÉES SCIENTIFIQUES INTERNATIONALES SUR L'ENTREPRENEURAT

الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية

بعنوان

آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق

أيام 05/ 04/03 ماي 2011

آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الاسم و اللقب : حمزة غربي

الرتبة: أستاذ مساعد

رقم الهاتف: 0793.96.30.40

البريد الإلكتروني:

gharbi_hamza@hotmail.com

المؤسسة المتتطة: المدرسة العليا للتجارة

الاسم و اللقب : محمدي براق

الرتبة: أستاذ

الهاتف: 0661.41.16.46

البريد الإلكتروني: m-berrag@hotmail.com

المؤسسة المرتبطة: المدرسة العليا للتجارة



المداخلة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وأساسيا في إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، وتمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية. حيث توضح الإحصائيات أنه ومنذ أواخر سبعينيات القرن الماضي ازداد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى باتت تشكل ما نسبته 90% من حجم المؤسسات الاقتصادية وتشغل ما نسبته 50-60% من حجم قوى العمل العالمية، كما باتت تساهم بما لا يقل عن 45% من الدخل القومي و50% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي للكثير من الدول.

والجزائر وعلى غرار باقي دول العالم، فقد اهتمت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية تسعينيات القرن الماضي وذلك بعد التوجه نحو الاقتصاد الحر، وأصدرت عدة قوانين ساهمت في نمو هذه المؤسسات.





آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



هذا وقد أعلنت الجمعية الجزائرية للبنوك والمؤسسات المالية أن عموم البنوك ترغب في اعتماد قاعدة جديدة لتقاسم المخاطرة عند تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كي تتفادى أي انعكاسات سلبية جراء تمويلها، حيث إن العديد من البنوك في السابق اشتكت من عدم تمكنها من تحصيل 30% من المحفظة المالية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي النسبة التي تمثل ما يفوق عن 200 مليار دينار جزائري، وبالتالي تبقى مشكلة التمويل أهم العقبات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك لأن نسبة كبيرة من طلبات القروض لهذه المؤسسات يتم رفضها من طرف البنوك بسبب عدم كفاية الضمانات أو لارتفاع المخاطرة المتعلقة بالمشاريع المراد تمويلها.

في هذه المداخلة وبناء على ما سبق، يتم معالجة الإشكالية الرئيسية الموالية:
ما هي آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل إشكالية التمويل التي تعاني منها هذه المؤسسات؟

- من خلال الإشكالية الرئيسية، يمكن طرح الأسئلة الفرعية الموالية:
- ما هو واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- في ماذا تتمثل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي المصادر المباشرة وغير المباشرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- يتم معالجة الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية في هذه المداخلة من خلال النقاط الموالية:
- واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- هيئات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الآفاق التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، والجزائر على غرار باقي العالم تختص بتعريفها الخاص، وهذا وإن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا وأهمية كبيرين في الاقتصاد الجزائري.

1-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01، وهذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول هذه المؤسسات سنة 2000، وهو ميثاق يكرس





آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



التعريف الذي حدده الإتحاد الأوربي سنة 1996 ويرتكز هذه التعريف على ثلاث معايير وهي عدد العمال، رقم الأعمال السنوي والحصيلة السنوية المحققة.

حيث يعرف القانون 18/01 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية.⁽ⁱ⁾

يوضح الجدول رقم (1) الحدود الفاصلة بين المؤسسة المتوسطة، الصغيرة والصغيرة جدا حسب الموارد 5، 6 و7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم(1): حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

المؤسسة /المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال (دينار جزائري)	مجموع الميزانية (دينار جزائري)
متوسطة	250 - 50	200 مليون - 2 مليار	100 مليون - 500 مليون
صغيرة	49 - 10	10 مليون - 200 مليون	10 مليون - 100 مليون
صغيرة جدا	9 - 1	أقل من 10 مليون	أقل من 10 مليون

المصدر: Gestion&Entreprise. Revue de l'Institut National de la productivité et du développement industriel. Boumerdes N 24-25 . Janvier 2004. p :13.

1-2- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ii)

في نهاية السداسي الأول لسنة 2009، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 570.838 مؤسسة، حيث بلغ عدد المؤسسات الخاصة 408.155 مؤسسة في حين أن المؤسسات العمومية بلغت 598 فقط كما بلغ عدد المؤسسات الحرفية 162.085 مؤسسة، في حين أن عدد هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2008 كانت تبلغ 521.614.

هذا ويتوزع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة قطاعات، حيث أن عدد المؤسسات في قطاع البناء والأشغال العمومية يبلغ حوالي 35,25% من عدد المؤسسات الإجمالية، وحوالي 17,34% لقطاع التجارة والتوزيع، 8,88% في قطاع النقل والمواصلات، حوالي 7% لقطاع خدمات العائلات، 5,6% لقطاع الفنادق والإطعام، وتتوزع باقي النسب على المنتجات الغذائية وقطاع خدمات المؤسسات وباقي القطاعات.

أما من حيث توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الموقع الجغرافي، فإن هذه المؤسسات تتمركز في الشمال بنسبة 60% من إجمالي المؤسسات، ثم تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 30% و 8% في الجنوب و2% في الجنوب الكبير.

1-3- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني





آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



ساهمت هذه المؤسسات في إحداث 1.649.784 منصب عمل في السداسي الأول لسنة 2009، هذا وتساهم المؤسسات الخاصة بالحصة الكبيرة في توفير مناصب العمل التي بلغت 1.274.465 منصب في حين أن عدد المناصب الكلية المحدثة في سنة 2008 كانت لا تتجاوز 1,55 مليون منصب عمل.

أما من حيث إحداث القيمة المضافة وفي سنة 2007، فإن القيمة المضافة المحدثة من قبل هذه المؤسسات الخاصة تفوق مثيلاتها العمومية بنسب كبيرة، فالمؤسسات الخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية تفوق قيمتها المضافة 78% والتي بلغت 539.09 مليار دينار جزائري، بينما لا تتجاوز المؤسسات العمومية 22% والتي بلغت حوالي 139,62 مليار دينار جزائري، وترتفع النسبة في قطاع التجارة، حيث إن المؤسسات الخاصة تساهم بأكثر من 93% من القيمة المضافة بينما ترجع النسبة المتبقية إلى المؤسسات العمومية، حيث أن إجمالي مساهمة قطاع التجارة في إحداث القيمة المضافة بلغت 833 مليار دينار جزائري، كما النقل والمواصلات في إحداث ما قيمته 830,07 مليار دينار جزائري، أما قطاع خدمات المؤسسات فقد يساهم بحوالي 71,71 مليار دينار جزائري، هذا وكانت مساهمة الصناعة الغذائية تقدر بحوالي 152,12 مليار دينار جزائري.

رغم أن عدد مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية يفوق كثيرا عدد مؤسسات قطاع التجارة، إلا أن القيمة المضافة المحدثة في قطاع التجارة تفوق القيمة المضافة المحدثة في قطاع البناء والأشغال العمومية في سنة 2007، وهو ما يبين أهمية قطاع التجارة في الاقتصاد الوطني، كما يبرز أن كثرة عدد المؤسسات في قطاع ما ليس بالضرورة مؤشرا على أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

أما إذا تم النظر إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية، فإن قيمة التصدير في سنة 2005 بلغت حوالي 46 مليار دولار أمريكي ويقابله أكثر من 20 مليار دولار أمريكي في الاستيراد، ثم ارتفعت القيمتين في سنة 2006 بنسبة 14,83% و61,92% لكل من التصدير والاستيراد على التوالي، فيما شهدت سنة 2007 انخفاضا للاستيراد مقارنة بسنة 2006 وبلغت قيمة الاستيراد 24793 مليون دولار مقابل تصدير بقيمة 60163 مليون دولار أمريكي.

2- إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من بين عدة عقبات تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توجد عقبة التمويل التي تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر، حيث إن صعوبة التمويل ومشكلات النظام المالي المتمثلة في ضعف تكييف النظام المالي المحلي، هشاشة العلاقة بين البنك والمؤسسة،⁽ⁱⁱⁱ⁾ وغياب آلية تغطية المخاطر المتعلقة بالقروض الموجهة لهذه المؤسسة،^(iv) ثم غياب البورصة وثقل العبء الضريبي ساهمت في إحداث هذه الإشكالية.

2-1- العقبات التي تواجه نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تلخيص أهم العقبات التي تواجه نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في النقاط الموالية:^(v)

- النقص الواضح للرؤية الاقتصادية نظرا للتغيرات العديدة التي طرأت على المستوى التنظيمي.
- غياب سياسة تكوين المسيرين والعاملين في المؤسسات الخاصة.
- صعوبات الحصول على الملكية العقارية خاصة في المناطق الصناعية.





آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



- الضغط الجبائي والأعباء الاجتماعية.
- عدم انسجام التعريفات الجمركية مع الواقع حيث أنها أضرت بالإنتاج لصالح التجارة.
- تعقيد وغموض النصوص ذات الطابع التشريعي والتنظيمي.
- جهل الآليات البنكية والمالية.

2-2- صعوبات التمويل ومشكلات النظام المالي

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات في مجال التمويل بسبب عدة عوامل، أهمها ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، حيث توجد عدة تعقيدات ذات طابع مالي والتي تتمثل في غياب أو نقص كبير في التمويل طويل المدى، المركزية في منح القروض ونقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات، كما أن نقص الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض هو الإشهار ومحدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية كانا لهما الدور البارز في تجسيد هذه العقبات.

أما بالحديث عن سير الإجراءات المتعلقة بالحصول على القروض المصرفية، فهي تتميز بالتعقد وتعدد الوثائق والمراحل الواجب المرور عليها، زيادة على طول الفترة الزمنية التي تتطلبها،^(vi) وهو ما يوضح هشاشة العلاقة بين البنك والمؤسسة، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجبرة للجوء إلى البنوك للتمويل لنقص مواردها المالية من جهة، ونقص البدائل التمويلية من جهة أخرى.

2-3- غياب البورصة

تعتبر البورصة إحدى الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فوجود البورصة من شأنه العمل على إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية.

غياب البورصة في الجزائر أدى إلى تضيق مجالات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت تعتمد على البنوك فقط. وفي غياب البورصة وإشكالية التمويل البنكي، فإن المؤسسة تكون مجبرة وفي الكثير من الأحيان من تمويل نفسها ذاتيا، أي من مساهمات مالكيها بدلا من التمويل الخارجي.^(vii)

فالبورصة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة لم تعد تسعير ورقتين وهما الأوراسي وصيدال، كما تم إدراج خمس سندات دين من طرف مؤسسات في البورصة، وإصدار سندات دين من طرف 12 مؤسسة عمومية وخاصة تتداول خارج البورصة، بالإضافة إلى 20 سند دين تابع للدولة.^(viii)

2-4- ثقل العبء الضريبي

تتحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أعباء ضريبية لا تساعدها بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي. لذا، فإن تخفيف العبء الضريبي الذي تتحمله المؤسسات قصد حمايتها وتشجيع الاستثمارات أصبح ضروريا، ومن بين الإجراءات الضريبية التي تم تطبيقها ما يلي:^(ix)

- تخفيض الضريبة على أرباح المؤسسات.
- ارتفاع سقف الأجر غير الخاضعة للضرائب.
- انخفاض النسبة الهامشية الأعلى للرسم على الدخل الإجمالي.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.





آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



رغم هذه الإجراءات إلا أن تصريحاً لرئيس الغرفة الجزائرية للتجارة، أكد بأن 10 مليار دولار من رقم أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين الناشطين في السوق الموازية تستفيد من التهرب الضريبي سنوياً، وهو ماكلف خسائر لإدارة الضرائب لا تقل عن 3 مليار دولار سنوياً.^(x)

وأرجع رئيس الغرفة ارتفاع التهرب الضريبي وتفضيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنشاط خارج رقابة الإدارة الجبائية إلى ارتفاع نسب الضريبة المطبقة على مؤسسات القطاع الاقتصادي، كما بين إلى أن تخفيف الضغط الضريبي من شأنه دعم البيئة الاستثمارية لهذه المؤسسات، وعدم تحويل أرباح المؤسسات الأجنبية إلى الخارج وإعادة استثمارها في الجزائر.^(xi)

يؤدي ارتفاع الضغط الضريبي إلى عدة نتائج، أبرزها:

- توقف عدة مؤسسات إنتاجية.
- فقدان بعض مناصب العمل.
- تحول بعض رؤوس الأموال من دائرة الإنتاج إلى دائرة التجارة وخاصة في الاستيراد والتصدير.

3- هيئات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد عدة هيئات في الجزائر تقوم بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. إضافة إلى ذلك، توجد عدة هيئات تمويلية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

3-1- هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد عدة هيئات تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الجانب التمويلي، على رأس هذه الهيئات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-1-1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991 كوزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993، وهي مكلفة بما يلي:

- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة.
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-1-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSSI من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار.^(xii)





آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



حيث تجسد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطار المؤسساتية والتنظيمية المتمثلة في ما يلي:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير.
 - إنشاء هيكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية. تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتيسير عمل الاستثمار.
 - مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار.
 - تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة.
 - إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا.
 - تبسيط إجراءات الحصول على المزايا وتخفيف ملفات طلب المزايا.
- 3-1-3** - الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **Agence nationale de développement de la PME -ANDPME-** في سنة 2005، في إطار التكفل بمتابعة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أعدته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف، وهو برنامج يمس كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويمتد إلى غاية 2013. تقوم الوكالة بعدة مهام. أهمها: (xiii)

- تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.
- ترقية الخبرة والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط.
- إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية.
- جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-1-4 - الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

تعتبر الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري **Agence nationale d'intermédiation et de régulation foncière -ANIREF-** مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع لوصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات. تتمثل مهامها الأساسية في العناصر الموالية:

- جمع المعلومات المتعلقة بالعرض والطلب العقاري وتقديمها إلى السلطات العمومية.
 - إعداد جدول أسعار العقار الاقتصادي.
 - وضع بنك للمعطيات يجمع العرض الوطني حول الأصول العقارية ووضعها تحت تصرف المستثمرين.
- 3-2** - مصادر التمويل المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل مصادر التمويل المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا في البنوك التجارية، وهذا في ظل قلة البدائل وبعض الهيئات الحكومية.

3-2-1 - البنوك التجارية





آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



قبل قانون النقد والقرض 1990، كان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتحدد بناء على المخططات الوطنية التي تصادق عليها الخزينة العمومية تحت إشراف الوزارة المكلفة بالتخطيط، لكن بعد صدور هذا القانون الذي شجع على الاستثمار الخاص، أصبح المجال مفتوحاً أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من القروض البنكية، حيث تم إلغاء مبدأ تخصص البنوك وأصبح بإمكان كل بنك تمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا ما ساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على ما تحتاجه من تمويل.

يبين الجدول رقم(2) حجم القروض الممنوحة للاقتصاد الوطني للقطاع العام والخاص.

الجدول رقم(2): حجم القروض المقدمة من طرف البنوك للاقتصاد الوطني (القيمة بالمليار دينار جزائري)

القرض	مصدر القرض	2004		2005		2006		2007		2008
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة*
القطاع العام	البنوك العمومية	857	99,69	881,6	99,90	847,3	99,87	987,3	99,80	1085,9
	البنوك الخاصة	2,7	0,31	0,9	0,10	1,1	0,13	2	0,20	
	المجموع	859,7	100	882,5	100	848,4	100	989,3	100	
القطاع الخاص	البنوك العمومية	568,6	84,27	765,3	85,37	879,2	83,28	964	79,38	1329,6
	البنوك الخاصة	106,1	15,73	131,1	14,63	176,5	16,72	250,4	20,62	
	المجموع	674,7	100	896,4	100	1055,7	100	1214,4	100	

* مجموع قروض سنة 2008 حتى نهاية شهر سبتمبر.

المصدر: مختار رابحي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نفود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2009، ص:128.

يوضح الجدول رقم (2) دور البنوك في تمويل القطاع الخاص الذي يتضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي بلغت حوالي 1329,6 مليار دينار جزائري حتى نهاية شهر سبتمبر 2008، كما يبين ارتفاع التمويل المقدم من طرف البنوك سواء العمومية أو الخاصة في كل السنوات، حيث كانت تبلغ في سنة 2004 حوالي 674,7 مليار دينار جزائري لتصل إلى 1214,4 مليار دينار جزائري في سنة 2007.

تفوق نسبة القطاع العام في الحجم الكلي لمبالغ القروض المقدمة مقارنة بالقطاع العام، كما نسبة المقرض المقدمة من طرف البنوك العامة أكبر بكثير من نسبة القروض المقدمة من طرف البنوك الخاصة، حيث أن هذه الأخيرة توجه أغلبية قروضها لتمويل التجارة الخارجية، وهو ما يؤكد ضالة التمويل الموجه إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن البنوك توجه قروضها للمؤسسات الكبيرة، بينما تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الذاتي بدرجة كبيرة جدا. (xiv)

3-2-2- الهيئات التمويلية الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم استحداث عدة هيئات تمويلية حكومية بغية أداء مهام معينة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وغيرها.

3-2-2-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب





آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Agence nationale pour le service et l'emploi des jeunes -ANSEJ- هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، أنشئت عام 1997، ويشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري.^(xv)

يوجد نوعان من صيغ التمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهما التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي.^(xvi)

يشمل التمويل الثلاثي المساهمة المالية لصاحب المؤسسة والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة والقرض البنكي.

يندرج ضمن التمويل الثلاثي مستويان، هما:

- المستوى الأول، حيث مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 2 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية 5%، مساهمة الوكالة 25% أما الباقي 70% فهي مساهمة القرض البنكي.
 - المستوى الثاني، ويكون مبلغ الاستثمار أكبر من 2 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية من 8 إلى 10%، مساهمة الوكالة 20%، والباقي عبارة عن مساهمة القرض البنكي.
- أما التمويل الثنائي فيشمل المساهمة المالية لصاحب المؤسسة والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة. يتعلق التمويل الثنائي بمستويين، هما:

- المستوى الأول، ومبلغ الاستثمار لا يتجاوز 2 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية 75% أما مساهمة الوكالة 25%.
- المستوى الثاني، حيث مبلغ الاستثمار من 2 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية بنسبة 80% أما الوكالة فتساهم بنسبة 20%.

هذا وقد تم إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع لتعزيز البنوك لتحمل الأخطار الخاصة بتمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث يكمل ضمان الصندوق الضمانات المحددة من قبل في الجهاز والمتمثلة في رهن التجهيزات والعربات في الدرجة الأولى لصالح البنوك وفي الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتحويل التأمين متعدد الأخطار لفائدة البنك. حيث ينخرط الشاب صاحب المشروع في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

أما فيما يتعلق بحصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فالجدول رقم(3) يوضح وضعية المؤسسات الممولة حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم(3): وضعية المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	قيمة المشاريع (10 ³ دينار جزائري)
الخدمات	33.289	91.693	68.590.984
نقل المسافرين	12.684	31.720	23.681.851
نقل البضائع	13.758	28.171	32.094.745





آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



24.725.106	29.729	11.429	الزراعة
19.682.746	21.524	6.025	الصناعة
29.130.436	38.151	11.399	باقي القطاعات
231.989.135	298.188	105.300	المجموع*

* منذ نشأة الوكالة وإلى غاية نهاية السداسي الأول سنة 2009.

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية رقم 15، 2009، ص: 32 .
قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها وحتى نهاية السداسي الأول لعام 2009 باستحداث
298.188 منصب شغل وتمويل 105.300 مشروع بمبلغ 213.989.135.000 دينار جزائري موزعة على عدة
قطاعات للنشاط.

3-2-2-2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - Agence nationale de gestion du microcrédit - ANGEM- بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص، يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على إحداث نشاطات لحسابهم الخاص ويتضمن دور الوكالة تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المحسدة. (xvii)
تمثل مهامها الأساسية في: (xviii)

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم مع الوكالة.
- تساعد المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- أما عن الفوائد والمساعدات الممنوحة، فهي تتمثل فيما يلي: (xix)
- الدعم، النصائح، المساعدة التقنية ومرافقة المقاولين مضمونة من طرف الوكالة في إطار إنجاز مشاريعهم.
- القرض البنكي ممنوح بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد (من 10% إلى 20% حسب الحالات) الفارق من النسبة التجارية تغطيه الوكالة.
- تمنح سلفة بدون فائدة قدرها 25% من الكلفة الإجمالية للمشروع إذا كانت هذه الأخيرة تتراوح بين 100,000 دينار جزائري و400,000 ألف دينار جزائري، قد ترتفع هذه النسبة إلى 27% في حالة ما إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معترف بها، إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة في الجنوب أو الهضاب العليا.
- لشراء المواد الأولية، فإنه تقدم للمستفيد سلفة بدون فائدة مقدرة بنسبة 90% من الكلفة الإجمالية والتي لا يمكن أن تفوق 30,000 دينار جزائري.





آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



منحت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2005 و2009 أكثر من 142 ألف قرض مصغر، حيث استفاد 105 142 شخص من قروض مصغرة، وفي سنة 2009 استفاد 5418 شخص من القروض المصغرة، أما فيما يخص عدد مناصب الشغل التي استحدثتها هذه القروض، بلغت 213 ألف خلال نفس الفترة.^(xx)

3-2-2-3 - الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

Caisse Nationale d'Assurance Chômage -CNAC- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

هيئة حكومية أنشئت سنة 1994 للتخفيف من العواقب الاجتماعية الناجمة عن التسريحات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع الاقتصادي.^(xxi)

يقدم الصندوق عدة خدمات، من بينها ما يقدمه للبالغين من العمر بين 30 و50 سنة، حيث يمكنهم إنشاء مؤسساتهم بمساهمة شخصية بنسبة 1% أو 2% من تكلفة الاستثمار التي تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري، كما يستفيدون من:^(xxii)

- إعانة بمبلغ يقدر 500,000 دينار جزائري بدون فائدة لكراء محل لإيواء النشاطات المستقرة.
- قرض بدون فائدة بنسبة 28% أو 29% حسب تكلفة الاستثمار الإجمالية.
- تخفيض نسب الفوائد البنكية ما بين 60% و95%.
- إرجاء لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي.
- إرجاء لمدة سنة لدفع الفوائد البنكية.

وهذا ويساعد الصندوق لحاملوا شهادة التعليم العالي البالغين من العمر ما بين 30 و50 سنة على إنشاء مكاتب جماعية بمساهمة شخصية بنسبة 1% أو 2% من تكلفة الاستثمار التي تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري. كما يستفيد من:^(xxiii)

- جمع حصص الحد الأقصى للاستثمار وفقا لعدد الشباب أصحاب المشاريع.
- إعانة بمبلغ يصل إلى مليون دينار جزائري لكراء محل لإيواء المكتب الجماعي.
- قرض بدون فائدة بنسبة 28% أو 29% حسب تكلفة الاستثمار الإجمالية.
- تخفيض نسب الفوائد البنكية ما بين 60% و95%.
- إرجاء لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي مع إرجاء لمدة سنة لدفع الفوائد البنكية.

3-2-2-4 - التمويل التأجيري

تعتبر تجربة التمويل التأجيري في الجزائر حديثة العهد نسبيا، حيث لم تعرف انطلاقتها الحقيقية إلا في بداية التسعينيات من القرن العشرين من خلال قيام بنك البركة الجزائري بأول هذه العمليات سنة 1991، ثم تلتها محاولات محدودة من قبل البنوك والمؤسسات المالية مثل البنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني للتنمية.^(xxiv)

ويرجع سبب التأخر والانطلاقة البطيئة للتمويل التأجيري إلى عدة أسباب، أهمها:^(xxv)

- عدم وجود إطار تشريعي ينظم ويحكم هذه العملية.
- غياب المبادرة والإبداع لدى البنوك.
- عدم مرونة النظام المالي.
- ضعف تهيئة المحيط الملائم وعدم وضوح الرؤية والشفافية فيما يخص الإصلاحات.





آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



- التأخر في تأسيس بورصة الجزائر.
 - وجود بنوك عمومية مثقلة بالديون مع ضعف قدراتها التمويلية.
 - تخوف البنوك من هذه الصيغة التمويلية من حيثى المردودية والمخاطر الناجمة عنها.
 - غياب التحفيزات المنشطة لهذه الصيغة خاصة الجانب الجبائي.
 - غياب إرادة حقيقية من الدولة في تنظيم ودعم التمويل التأجيري في الجزائر.
- هذا وقد ظهرت عدة تجارب في ميدان التمويل التأجيري، أبرزها الشركة العربية للإيجار المالي، الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات والشركة المغاربية لإيجار المالي.

أنشئت الشركة العربية للإيجار المالي -ALC- Arabe Leasing Corporation في أكتوبر 2001 برأسمال قدره 758 مليون دينار جزائري، وتعتبر أول مؤسسة خاصة للإيجار المالي.^(xxvi) مهتمها القيام بالتمويل التأجيري في مجال العقارات على وجه الخصوص لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المهن الحرة وكذا المؤسسات الكبرى. وقد بدأت المؤسسة نشاطها في ماي 2002 بمنح أولى قروضها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة إجمالية قدرها 75.5 مليون دينار.^(xxvii)

أما الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات -SALEM- Société Algérienne de Leasing mobilier فهي تعتبر مؤسسة ذات أسهم، رأسمالها 200 مليون دينار جزائري، وهو موزع بين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنسبة 90% والمجموعة القابضة للميكانيك بنسبة 10%، ويتكون زبائنها من مؤسسات صناديق التعاون الفلاحي، المستثمرون في الفلاحة والصيد البحري، المقاولون والخواص.^(xxviii)

إضافة إلى ذلك، فقد تم إنشاء الشركة المغاربية للإيجار المالي سنة 2006 بمبادرة من مؤسسة تونس للإيجار المالي وبنك الأمان AMEN، تهدف هذه المؤسسة لأن تصبح الشريك المفضل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك بتمويلها بالمعدات اللازمة لعملها، كمعدات النقل والمكتبية والأشغال العمومية.

3-3- مصادر التمويل غير المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الجزائر بهدف النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بعدة إجراءات لتدعيم الجوانب المالية لها، من بينها إنشاء صناديق ضمان القروض وإبرام الاتفاقيات مع مختلف الهيئات الدولية خاصة مع الاتحاد الأوروبي.

3-3-1- صناديق ضمان القروض

تعتبر صناديق ضمان القروض من بين الآليات المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تهدف إلى تقديم ضمانات مالية لهذه المؤسسات للحصول على القروض البنكية، تتمثل هذه الصناديق في صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-3-1-1- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - Fonds de Garantie des Crédits - FGAR- بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.





آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



يعتبر صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية والاستقلالية المالية، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

أما فيما يتعلق بحصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبريل 2004 إلى فيفري 2011 عدد القروض الممنوحة 475 بتكلفة إجمالية 50,471,546,930 دينار جزائري أما مبلغ المطلوب من القروض فقد قدر 28,831,849,459 دينار جزائري، حيث كان مبلغ القروض المقبولة 11,449,396,189 دينار جزائري والمبلغ الممنوح كضمان هو 24,103,992، حيث ساعدت هذه الضمانات في إحداث أكثر من 25 ألف منصب شغل.^(xxix)

3-1-2- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم إنشاء صندوق قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Caisse de garantie des crédits d'investissements pour la PME -CGCI-PME- بناء على مبادرة من الحكومة لدعم وإنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الحصول على القرض في 19 أبريل 2004، إلا أن بداية النشاط الفعلي لم تكن إلا في السادس الثاني لعام 2009، وهو عبارة عن مؤسسة ذات أسهم، يقدر رأسمالها 30 مليار دينار جزائري، حيث تندرج ضمن إستراتيجية القوة العمومية لتحفيز إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يغطي مخاطر الإعسار التي تكبدها البنوك على القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا وتكتمل مخططات المساعدة الأخرى للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشكلة من مختلف الهيئات الحكومية الأخرى مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

أما فيما يتعلق بحصيلة ملفات الضمان، فقد عرفت نسبة كبيرة من أقساط القروض أقل من 50 مليون دينار جزائري والتي تمثل لوحدها نسبة 84% من جميع مشاريع الضمان حتى 30 جوان 2009، يقابله من الناحية المالية 41% من القروض المضمونة. حيث أن القيمة الإجمالية للقروض بلغت 9,137,208,946 دينار جزائري.^(xxx) يمثل الجدول رقم(4) حصيلة صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى نهاية السادس الأول لسنة 2009 حسب قطاع النشاط.

جدول رقم(4): حصيلة صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قطاع النشاط	عدد الملفات	%	قيمة القرض (دينار جزائري)	%	قيمة الضمانات (دينار جزائري)	عدد مناصب الشغل	%
البناء والأشغال العمومية	123	35	3.373.473.449	37	1.582.135.780	1485	55
النقل	117	33	1.301.366.465	14	791.374.078	322	12
الصناعة	86	24	3.833.918.263	42	1.923.569.955	685	25
الصحة	12	3	456.047.715	5	259.789.347	145	5





آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



3	79	123.039.960	2	172.403.053	4	14	الخدمات
100	2716	4.679.909.119	100	9.137.208.946	100	352	المجموع

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم 15، السداسي الأول لسنة 2009، ص: 42.

3-2-3- الاتفاقيات الدولية

على غرار استحداث الهيئات الحكومية وصناديق ضمان القروض، قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات مع مختلف الهيئات الدولية، لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع تنافسيتها، من بين هذه البرامج يوجد برنامج ميذا. يعتبر برنامج ميذا كإجراءات مرافقة لاتفاقيات الشراكة الأوربية الجزائرية التي تهدف إلى تحسين ورفع مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية، وذلك من خلال تأهيلها وتأهيل محيطها وتقديم الاستشارة والدراسة والتكوين إلى جانب تحسين ظروف حصولها على القروض.

حيث قام برنامج ميذا في مرحلته الأولى من تخصيص غلاف مالي قدره 62,9 مليون أورو، منها 57 مليون أورو ممولة من طرف الاتحاد الأوربي، وقد أحدث هذا البرنامج 445 عملية تأهيل، وفي المرحلة الثانية اشتمل البرنامج على غلاف مالي قدره 106 مليون أورو، حيث تم من خلالها إنشاء جهاز لتغطية الضمانات البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 20 مليون أورو، (xxxi) وكحصوله لصندوق ضمان القروض بإسناد من برنامج ميذا للسداسي الأول لسنة 2009، فقد قام الصندوق بضمان 11 قرض بقيمة إجمالية 324,112,900 دينار جزائري. (xxxii)

هذا وقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصالح مندوبية المفوضية الأوربية في مارس من عام 2007 بإبرام اتفاقية حول تمديد برنامج ميذا في المرحلة الثانية، الذي رصد له الطرف الأوربي 40 مليون أورو والطرف الجزائري 3 مليون أورو، والذي يهدف إلى تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية.

كما قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يذكر من بينها ما يلي:

- التعاون الثنائي الجزائري الألماني، حيث يسعى هذا التعاون لترقية الاقتصاد وتنشيط أنظمة مختلفة ألمانية بالجزائر من خلال تدعيم التكوين المهني، وقد ساهم هذا المشروع الذي تم إنطلاقه عام 2000 من تحقيق 40 برنامجا بيداغوجيا يخص عدة اختصاصات، كما سمح هذا المشروع بوضع أدوات بيداغوجية وأخرى لتنظيم وتسيير ومتابعة وتقييم تكوين الممتهين وكذا إعداد دليل لأستاذ التمهين. هذا إضافة إلى مشروع إرشاد وتكوين لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تكوين 50 متخصص و250 عون مرشد.
- الاتفاق الجزائري السوري، حيث تم هذا الاتفاق في أبريل 2010، وقد تم من خلاله الإمضاء على 25 وثيقة بين اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرتوكول تعاون تخص 19 مجالاً، أبرزها ترقية الاستثمار والعمل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكوين المهني، حيث تضمنت مذكرة التفاهم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمل على استحداث هذه المؤسسات وتنميتها وكذا تأطيرها.
- التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية، حيث سمح هذا التعاون من تمويل القطاع العام من خلال منحها في مارس 2003 قرض طويل الأجل بقيمة 40 مليون أورو إلى القرض الشعبي الجزائري لمواجهة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.





آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، ويهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق توفير خطوط تمويلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث فتح خط تمويلي بقيمة 9.9 مليون دولار للمساهمة في تمويل المشروعات الإنمائية في الجزائر.

4- الآفاق التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم كل هذه الهيئات الحكومية والاتفاقيات التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة من الجانب التمويلي إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من إشكالية في تمويلها، وهو ما يعني ضرورة فتح آفاق تمويلية أكبر من استحداث هيئات

تستهدف أنواعا محددة من النشاطات أو تختص بمجال معين وأشخاص معينين.

في هذه النقطة سيتم اقتراح بعض الإجراءات التي يمكن أن تقوم بها الحكومة الجزائرية لعلاج إشكالية التمويل، وتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

- تطوير السوق المالية من خلال عدة إجراءات، أهمها التحكم في المحيط الاقتصادي الكلي من خلال تفعيل دور البنك المركزي والجهاز المصرفي، حيث يتضمن دور البنك المركزي في السماح بإنشاء بنوك استثمار خاصة للترويج والاكنتاب في الإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات وضمان الاكنتاب بها، ويتمثل دور الجهاز المصرفي في تسويق وترويج أسهم المؤسسات الجديدة والتوسع في منح القروض لضمان الأوراق المالية، وهو ما يؤدي إلى تشجيع المؤسسات على الاستثمار في هذه الأوراق. ويتمثل الإجراء الثاني في تعزيز الشفافية والإفصاح بما يتلاءم مع المعايير الدولية، بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق من جانب وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق. وأهم الإجراءات هي مراجعة الإطار التشريعي، لأن نجاح سوق الأوراق المالية يقتضي التكيف مع مختلف المستجدات سواء السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، مع إرساء الثقافة البورصية.
- إصلاح النظام الجبائي، لأن السياسة الضريبية تؤثر على الاستثمار من خلال التأثير على تكلفة رأس المال ومن ثم معدل العائد على الاستثمار.
- تفعيل بعض صيغ التمويل التي تلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل رؤوس الأموال الاستثماري التي تشهد تطورا كبيرا في الدول المتطورة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، واستحداث صيغ أخرى تلائم الاقتصاد الجزائري.
- إضفاء الشفافية في منح القروض من طرف البنوك ووضع آليات واضحة للإقراض مع وضع التسهيلات اللازمة لذلك.

الخاتمة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور بارز في الاقتصاد الوطني الجزائري، وهو ما يظهر جليا من خلال مناصب التشغيل المفتوحة وكذا إحداث القيمة المضافة، إضافة إلى مساهمتها في التجارة الخارجية للجزائر. رغم هذه الأهمية، إلا أن هذه





آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



المؤسسات تعاني من إشكالية في تمويلها، هذه الإشكالية أدت بالحكومة الجزائرية إلى استحداث عدة هيئات خاصة وإنشاء صناديق لضمان القروض وإبرام اتفاقيات دولية بغية النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر كل من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري من بين الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تتركز مهامها أساسا في تعزيز المكانة الاقتصادية لهذه المؤسسات وتطويرها من خلال تقديم الاستشارة والدعم اللازمين، وكذا المساهمة في إيجاد الحلول لهذا القطاع.

يمكن تقسيم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى قسمين أساسيين، مصادر مباشرة ومصادر غير مباشرة. فالمصادر المباشرة تتمثل في البنوك التجارية التي تعتمد عليها هذه المؤسسات اعتمادا كبيرا باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يتركز على البنوك التجارية وليس على السوق المالية، هذا إضافة إلى الهيئات التمويلية الحكومية المحدثة، مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والتمويل التأجيري الذي تقدمه كل من الشركة العربية للإيجار المالي، الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات والشركة المغاربية للإيجار المالي. هذه الهيئات التي تقدم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصيغ مختلفة وتستهدف أنواعا محددة وأشخاصا معينين، كما يبرز دورها في تسهيل إنشاء هذه المؤسسات.

أما فيما يتعلق بالمصادر غير المباشرة لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تتمثل في صناديق ضمان القروض، مثل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الصناديق تقوم على عائقها بضمان القروض الممنوحة للمؤسسات التي لا تتوفر على ضمانات كافية أو تقدم ضمانات لإنشاء مؤسسات جديدة. إضافة إلى هذه الصناديق، قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات دولية، أبرز هذه الاتفاقيات هو برنامج ميذا الذي أبرم بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى تحسين ورفع مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال تأهيلها وتأهيل محيطها، كما قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات ثنائية مثل فرنسا وسوريا وغيرها.

رغم كل هذه البرامج، إلا أنه يفترض وجود سوق مالية فعالة وذلك بتفعيل دور البنك المركزي والجهاز المركزي، كما أن تفعيل بعض صيغ التمويل التي تلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنها تسهيل تمويلها، إضافة إلى إصلاح النظام الجبائي وإضفاء الشفافية في منح القروض وتسهيل آليات الحصول على قرض.

في الأخير، يمكن القول أن الجزائر مهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مختلف الهيئات والبرامج المنشأة والاتفاقيات المبرمة ومدركة لأهميتها الاقتصادية. رغم ذلك، إلا أنها مازالت تواجه تحديات تعيق تطوير هذه المؤسسات التي لا بد من تداركها لتوفير الجو الملائم لنشأة هذه المؤسسات والنهوض بهذا القطاع للقيام بدور على أحسن وجه.



المراجع

- 1 - مجموعة النصوص التنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب، 16 أكتوبر 1998، ص 11.
- 2 BNA repère, lettre mensuelle 3eme année, n26 Avril 2004, p1.
- 3 Agence National de Soutien a l'Emploi de Jeunes « Projet Manuel des Procédures » Juin 2004, p62.
- 4 BNA repère, lettre mensuelle 2eme année, n21 Novembre 2003, p1.
- 5 - مجموعة النصوص التنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب، 16 أكتوبر 1998، ص 5-8.
- 6 Kamel Chehrit « guide de l'investissement et de l'investisseur » Algerie-invest 2002-2004, p117.
- 7 Agence National de Soutien a l'Emploi de Jeunes « Projet Manuel des Procédures » Juin 2006, p3.
- 8 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ضمان المستقبل، التمويل التناهي والثلاثي.
- 9 - مجموعة النصوص التنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب، 2008، ص 11.
- 10 Circulaire a l'ensemble des agences et structures de la banque, le 29 Decembre 2003, ordre 1856.
- 11 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تلمسان، 2010.
- 12 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تلمسان، 2010.
- 13 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تلمسان، 2010.
- 14 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تلمسان، 2010.
- 15 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تلمسان، 2010.
- 16 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تلمسان، 2010.

- i - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 05-07 من القانون 18/01 المؤرخ في 12/12/2001 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص: 06.
- ii - تم جمع الإحصائيات من نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم 08 الصادرة في 2006، رقم 10 الصادرة في 2007، رقم 12 الصادرة في 2008، رقم 14 الصادرة في 2009 ورقم 15 الصادرة في السداسي الثاني من سنة 2009.
- iii - السعيد بريش وعبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسين بن بوعلوي، الشلف، 17-18 أبريل 2006، ص: 324.
- iv - يوسف قرشي، سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 87.
- v - بريش السعيد وبلغرسة عبد اللطيف، مرجع سابق، 2006، ص: 323.
- vi - بريش السعيد، التمويل التجاري كبديل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص: 3.
- vii - بريش السعيد وبلغرسة عبد اللطيف، مرجع سابق، 2006، ص: 324.
- viii - عبد الوهاب بوكروح، "لهذه الأسباب تعثرت سوق المال في الجزائر"، جريدة الشروق اليومية، العدد 2821، الصادرة بتاريخ 14/01/2010.
- ix - يوسف قرشي، 2005، مرجع سابق، ص: 60-61.
- x - عبد الوهاب بوكروح، "تهرب ضريبي بـ 21 مليار في 2009"، جريدة الشروق اليومية، العدد 2820، الصادرة في 13/01/2010.
- xi - نفس المرجع.
- xii - الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz، تاريخ الاطلاع 17/03/2011.



- xiii - الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، www.andpme.org.dz، تاريخ الاطلاع 2011/03/17.
- xiv - مختار راجحي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نفود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2009، ص: 129.
- xv - محمد قرقب، **عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر**، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه في تشغيل الشباب، طرابلس، 2005، ص: 14.
- xvi - من منشورات الوكالة بعنوان **أنساج**، التحميل من الموقع الإلكتروني الرسمي: www.ansej.org.dz (تم التحميل يوم 17 مارس 2011)
- xvii - محمد قرقب، **مرجع سابق**، 2005، ص: 17.
- xviii - **رسالة الوكالة**، مجلة تصدر كل شهرين عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد 01، ص: 2.
- xix - **نفس المرجع السابق**، ص: 2.
- xx - راضية ت، **"الوكالة الوطنية للقرض المصغر منحت 142 ألف قرض"**، جريدة الفجر، العدد 2804، السنة العاشرة، 2009/12/28.
- xxi - فوزية حفيف، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نفود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2009، ص: 109.
- xxii - مطويات منشورة في الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، www.cnac.dz تاريخ الاطلاع 20 مارس 2011.
- xxiii - **نفس المرجع السابق**
- xxiv - راجح خوني ورقية حساني، **واقع وأفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2006، ص: 369.
- xxv - **نفس المرجع السابق**، ص: 369، 370.
- xxvi - الموقع الإلكتروني الرسمي للمؤسسة، www.arableasing-dz.com (تم الاطلاع عليه يوم 23 مارس 2011).
- xxvii - فوزية حفيف، **مرجع سابق**، 2009، ص: 111.
- xxviii - راجح خوني ورقية حساني، **مرجع سابق**، 2006، ص: 371.
- xxix - situation cumulée des dossiers garantis Avril 2004/ Février 2011, Téléchargé le fichier à partir du site Internet www.fgar.dz (la date de téléchargement 1 Avril 2011).
- xxx - من الموقع الإلكتروني لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة www.cgci.dz تاريخ الاطلاع يوم 1 أبريل 2011.
- xxxi - فوزية حفيف، **مرجع سابق**، 2009، ص: 115 - 116.
- xxxii - نشرية المعلومات الإحصائية رقم 15، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2009، ص: 37.

